

فاسدا وجهلها الثاني فولدتا لامكان
من الاول دون الثاني لحقه وانقضت
عدة بوضعه ثم تقفد الثاني اولامكان
من الثاني دون الاول لحقه بان ولدته
لاكثر من اربع سنين من امكان العلق
قبل الفراق باي مكان او رجيا ولسته
اشهر فاكثر من وطيه او لامكان
سهما عرضا عيا قايف فان الحقة
باحدهما فكلامكان منه فقط
وقد تقدم حكمه وان الحقه بهما
او نفاه عنهما او اشتبه عليه الامر
او لم يكن ثم قايف انظر بلوغه
واشتباهه بنفسه وان ولدته لزمن
لا يمكن كونه فيه من واحد منهما
كان ولدته لدون ستة اشهر
من وطى الثاني ولا اكثر من اربع
سنين مما مر لم ليحظ واحد منهما

وفروج بالفاسد الصحيح وذلك في
انكحة الكفار فلا امكث كون الولد
من الزوجين لحق الثاني ولم يعرض
عاقا يف ويجهلها الثاني ما لو علمها
فان جهل الترخيم وقرب عمره
بالاسلام فكذلك والافهوزات
هذا كله عندنا وعند المالكية
لو طلق الرجل زوجته او مات عنها
وانقضت عدتها ثم اتت بولد دون
اقصى امد الحمل من يوم انقطاع وطيه
منها ولم تكن تزوجت بغير صاحب
الحمل او تزوجت قبل حيضتها او بعدها
وانت به لدون سنة اشهر وما
في حكمها من عقد الثاني لحق صاحب
العدة حيا او ميتا الا ان ينييه الحي
بلمكان ولا يجرها اقدارها بانقضت
عدتها لان دلالة الاقرا على البراة